

Distr.: General
27 March 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

بصفتي ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أتشرف بأن أحيل طيه، نسخة من بلاغ بشأن الحالة في كوت ديفوار، وبيان صحفي بشأن الحالة في الصومال، وقد اعتمدهما مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٧٣ المعقود في أديس أبابا، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ (انظر المرفقين).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نانا إفا - أبتنغ

الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة
ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بلاغ الاجتماع ٧٣ لمجلس السلام والأمن عن الحالة في كوت ديفوار

أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٧٣ المعقود في ١٦ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، القرار التالي بشأن الحالة في كوت ديفوار:

إن المجلس،

١ - يحيط علماً بتقرير رئيس اللجنة المعنية بالحالة في كوت ديفوار [PSC/PR/2(LXXIII)]؛

٢ - يشير إلى القرار Assembly/SU/Dec.145(VIII) الذي أصدرته جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثامنة، المعقودة في أديس أبابا في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ويحث الأطراف الإيفوارية على أن تواصل، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مضاعفة جهودها لدفع عملية السلام نحو خاتمتها المنطقية على أساس القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من خلال الحوار المباشر على النحو الذي اقترحه الرئيس لوران غباغبو وأيدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛

٣ - يرحب بالتوقيع، في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، على اتفاق واغادوغو السياسي بين الرئيس لوران غباغبو والسيد غيوم كيغافوري سورو، الأمين العام للقوى الجديدة، في ضوء التيسيرات التي كفلها رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، بصفته الرئيس الحالي لجمعية رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، يشيد المجلس بالرئيس كومباوري على الجهود الحثيثة التي بذلها ليتيح احتتام الحوار المباشر بنجاح؛

٤ - يثني على الطرفين الإيفواريين الموقعين على اتفاق واغادوغو السياسي بفضل ما تحلوا به من روح الوفاق والإحساس بالمسؤولية. ويحث المجلس جميع القوى السياسية الإيفوارية على مساندة الاتفاق تعزيزاً للمصالحة، وتيسيراً لعودة السلام الدائم في كوت ديفوار.

٥ - يلتزم من الطرفين الموقعين أن ينفذا، بنية حسنة ووفقاً للجدول الزمني المرفق بالاتفاق، الالتزامات التي تعهدا بها وبما يُقضي في ظل مساندة المجتمع الدولي، بما فيه الأمم

المتحدة ومجلس الأمن، إلى تعجيل عملية المصالحة والسلام في كوت ديفوار، ومن ثم إلى تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة وشفافة وديمقراطية.

٦ - **يحيط علماً** بالتوصيات الصادرة عن مجلس الأمن والوساطة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعه المعقود في واغادوغو في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، فإن المجلس:

- **يقرر** أن يؤيد تأييداً كاملاً اتفاق واغادوغو السياسي ويوصي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتأييد هذا الاتفاق،

- **يوصي** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالسحب التدريجي للقوات غير المنحازة المنتشرة في كوت ديفوار تماشياً مع أحكام تنفيذ اتفاق واغادوغو وإعادة السلام والأحوال العادية في البلد،

- **يحث** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على زيارة غرب أفريقيا، خاصة كوت ديفوار، بما يكفل المزيد من قوة الدفع لعملية السلام في المنطقة؛

٧ - **يطلب** إلى رئيس اللجنة أن يتخذ جميع التدابير الضرورية لتقديم دعم الاتحاد الأفريقي إلى الرئيس الحالي لجمعية رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى الطرفين الإيفواريين من أجل التنفيذ الدقيق لاتفاق واغادوغو، ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه، بما في ذلك في آليات المتابعة والتشاور، على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الاتفاق، وبالتحديد الإطار الدائم للمشاورات ولجنة التقييم والمتابعة؛

٨ - **يدعو** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تأييد هذا القرار ويطلب إلى رئيس اللجنة أن يتخذ كل التدابير الضرورية لهذا الغرض؛

٩ - **يحيط علماً** بالبلاغ الصادر عن الفريق العامل الدولي في اجتماعه ١٣ المعقود في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧؛

١٠ - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان صحفي عن الحالة في الصومال

تلقى مجلس السلام والأمن في اجتماعه المعقود في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، إحاطة من اللجنة عن الحالة في الصومال وعن حالة انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ورحب مجلس السلام والأمن ببدء انتشار البعثة على إثر وصول كتيبتين من أوغندا إلى الصومال. وقد أشاد مجلس السلام والأمن بحكومة أوغندا للجهود التي تبذلها ولالتزامها بتعزيز السلام الدائم والمصالحة في الصومال.

كما أشاد مجلس السلام والأمن بالشعب الصومالي لترحيبه بالبعثة، التي ليس لديها هدف آخر غير مساندة الصومال وشعبه في الجهود التي يبذلها لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في البلاد. وإزاء هذه الخلفية، أهاب مجلس السلام والأمن بكل شعب الصومال أن يتعاون مع البعثة ويساندها وأدان العناصر المعزولة التي شنت هجمات على البعثة فضلاً عن محاولاتها الرامية إلى تقويض عملية السلام والمصالحة الجارية في الصومال.

وأشاد مجلس السلام والأمن بحكومة الجزائر للدعم الذي قدمته وبأولئك الشركاء الذين قدموا الدعم لنشر البعثة. وأهاب من جديد بالدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم إلى البعثة. وناشد المجلس المجتمع الدولي، بما فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أن يسارع إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي إلى اللجنة وإلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بتقديم قوات إلى البعثة، تيسيراً للنشر الكامل للبعثة ولضمان استمرارها.

كما ناشد مجلس السلام والأمن الدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تقدم الدعم الضروري إلى خلية التخطيط المنشأة في مفوضية الاتحاد الأفريقي للإشراف على نشر البعثة والمساعدة في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية من أجل مواصلة البعثة.

ورحب مجلس السلام والأمن بالقرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الذي أحاط من خلاله مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جملة أمور، ببلاغه المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وقرر أن يأذن لدول أعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تنشئ لمدة ستة أشهر بعثة في الصومال. وعلاوة على ذلك رحب مجلس السلام والأمن بقيام الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار تنفيذ القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، بإيفاد بعثة تقييم تقني إلى

مقر الاتحاد الأفريقي والصومال لإعداد تقرير عن الحالة السياسية والأمنية وإمكانية إيفاد عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام بعد انتشار الاتحاد الأفريقي.

وأكد مجلس السلام والأمن من جديد أن هدف البعثة هو دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الأخرى، فضلاً عن المساهمة فيهيئة بيئة ملائمة لعملية سياسية كأنسب طريقة لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في الصومال. وفي هذا الصدد، شدد مجلس السلام والأمن على ضرورة أن تبدأ المؤسسات الاتحادية المؤقتة عملية جامعة وأصيلة للحوار والمصالحة في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال.